اثر تغير راس المال المادي والانفاق على التعليم في الناتج المحلي الاجمالي بالأردن للمدة(1985-2017) دراسة تحليلية

The effect of the change of physical capital and spending on education on the gross domestic product in Jordan for the period (1985-2017) an analytical study

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 25-05-2021
- تاريخ ارسال : 05-06-2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 06 - 06-2021 النشر

م. جمال حسين علي
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد, تكريت,العراق
Jamal Hussein Ali
College of administration and economics / Tikrit university ,Tikrit, Iraq
jamal.hussien.@tu.edu.iq

م.م. عبير عباس حمادي
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد,تكريت,العراق
Abeer Abaas Hamadi
College of administration and economics / Tikrit university ,Tikrit, Iraq
abeerabaas@tu.edu.iq

م. محمد سلمان جاسم
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال,بغداد,العراق
Mohammed Salman Jassim
College of business economics \ Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
M99nm@.com

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على التغييرات في قيم الناتج المحلي الاجمالي في الاردن والتي تكون مصاحبة الى تغييرات عوامل الانتاج متمثلة براس المال المادي وراس المال البشري بعد تطويره من خلال الانفاق على التعليم، بيان ما تولده تلك المؤشرات من اثار مهمة وواضحة على تحسين انتاجية عناصر راس المال الذي بدوره يساهم في النمو الاقتصادي، وان ضعف الانتاجية لعناصر الانتاج العمل وراس المال يضعف دور الجهاز الانتاجي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم تحليل تلك المتغيرات بالاعتماد على المنهج الوصفي، وقد توصل البحث الى وجود تغييرات كبيرة ومتذبذبة في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن والتي كانت مصاحبة لتغييرات قيم راس المال المادي وراس المال البشري بعد ان تم الانفاق على تعليم الكوادر البشرية في الاردن وجعلها اكثر فاعلية واكثر مساهمة في زيادة معدلات الانتاج وبالتالي رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، تطوير راس المال المادي باستغلال الزيادات في الدخل القومي ورفع نسبة الانفاق على التعليم من الدخل القومي لغرض تطوير راس المال البشري لكي ترتفع انتاجية عناصر الانتاج وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الاردن.

الكلمات المفتاحية: النمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، راس المال المادي، الانفاق على التعليم.

Abstract:

The research aims to identify the changes in the values of GDP in Jordan, which are accompanied by changes of production factors represented by physical capital and human capital after its development through spending on education, and to show what these indicators generate from important and clear effects on improving the productivity of capital elements. Which in turn contributes to economic growth, and that the weak productivity of the factors of production, labor and capital, weakens the role of the productive apparatus in increasing the growth rates of GDP. These variables have been analyzed based on the descriptive approach. The research found that there are large and fluctuating changes in the gross domestic product in Jordan, which were accompanied by changes in the values of physical capital and human capital after spending was made on educating human cadres in Jordan and making them more effective and more contributing to increasing production rates and thus raising the growth rates of GDP. Overall, the development of physical capital by taking advantage of the increases in national income and raising the percentage of spending on education from the national income for the purpose of developing human capital in order to increase the productivity of the production elements and increase the rates of economic growth in Jordan.

Key words: GDP growth in Jordan, physical capital, education spending.

المقدمة :

أصبحت الدول في الآونة الأخيرة تهتم بتنمية اقتصادها بشتى الطرق والوسائل نظراً لزيادة السكان، ومحدودية الموارد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإدارة عقلانية ، ومحكمه لمواردها وإمكانياتها المتاحة، فأصبحت إدارة الإنتاج منفذ للدول ؛ لتحقيق الأهداف المرجوة، ونظراً لأن حقل الإنتاج واسع المجال لاشتماله على عدة وظائف ، وتقنيات مرتبطة بالإنتاج على كافة أشكاله، وتمثل انتاجيه عوامل الإنتاج أحد الأساليب المستخدمة في تقييم العملية الإنتاجية في أي نشاط اقتصادي، هناك عناصر عده تساهم في الإنتاج، وأهم هذه العناصر هو عنصر العمل وعنصر راس المال، ويمكن قياس الانتاجية بسهولة أكثر من باقي العناصر الاخرى من ناحية أخرى هنالك امكانيه تغير انتاجيته من خلال احداث الفروق المتعلقة (بالكفاية ، والمهارة، وساعات العمل، وتُعد عوامل الإنتاج ، العناصر التي تقييم العملية الإنتاجية من خلالها) ، وتبين مدى مساهمة كل عامل من هذه العوامل في العملية الإنتاجية على غيرها من العوامل ، والعمل على زيادة حجم الانتاج باستخدام مزيج من عوامل الإنتاج وفق طريقة فنية ممنهجه ، ومحاولة إيجاد توليفة أو علاقة بين المدخلات والمخرجات ، ناهيك عن أن تغير الحجم الإنتاجي يتوقف على تغير هذه العوامل، وعليه جاءت هذه الدراسة لتقدير إنتاجية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الأردني من خلال تحليل التغييرات في عناصر الانتاج وربطها مع تغييرات الناتج المحلي الاجمالي .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث في ضرورة بيان دور تغييرات راس المال المادي والانفاق على التعليم في تغييرات الناتج المحلي الاجمالي وما تولده تلك المؤشرات من اثار مهمة وواضحة على تحسين انتاجية عناصر راس المال الذي بدوره يساهم في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تعاني اغلب الدول النامية ومنها الاردن من مشكلة ضعف الانتاجية لعناصر الانتاج العمل وراس المال مما يضعف دور الانتاج في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها ان راس المال المادي والانفاق على التعليم الذي يرفع من قدرات عنصر العمل وهذه كعناصر انتاج لها اثار ايجابية في زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن.

أهدف البحث : يهدف البحث التعرف على:

1- تغييرات السنوية لكل من راس المال المادي والانفاق على التعليم واثرها على التغييرات في الناتج المحلي الاجمالي.
2- دور عناصر الانتاج العمل وراس المال في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

منهج البحث: يستند البحث الى الاسلوب الوصفي في دراسة أثر راس المال المادي والانفاق على التعليم الذي يطور عنصر العمل في نمو الناتج المحلي الاجمالي .

محاور البحث: المحور الأول : الإطار النظري لمتغيرات البحث ، المحور الثاني : التحليل الوصفي للناتج المحلى الإجمالي والإنفاق على التعليم بالأردن وراس المال المادي في الاردن للمدة (1985-2017).

المحور الاول: الاطار النظري

الاتجاه الاول: مفهوم الانفاق على التعليم:

بداية لابد من التطرق الى مفهوم راس المال البشري باعتباره هدف الانفاق على التعليم هو المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الافراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، ولا يركز فقط على ما يمتلكه الافراد من معرفة ومهارات وما يمتلكونه من قدرات وصفات وخصائص إنما يشير الى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الافراد كل ما يتعلمونه وما يمتلكونه استخداما منتجاً مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي، وهو أصل غير ملموس ضمن طاقة المنظمة ويدعم ويعزز الانتاجية وعمليات الابداع والابتكار وعمليات تشغيل العاملين التشغيل الأفضل وهو يتفاوت بين منظمة وأخرى فهو قد يكون وافراً وغزيراً في منظمة ما وقد يشهد حالة من الضعف والتراجع في منظمة أخرى، وهو شكل من اشكال ر اس مال المنظمة والذي يتشكل فيها من خلال تأثيرات متعددة وعبر مصادر متنوعة ويتضمن ذلك الأنشطة التعليمية للمنظمة وتأخذ اشكالا متعددة منها التعليم والتدريب والمعرفة والمهارات والقدرات والإمكانات والصفات والخصائص الأخرى، والتي تتوحد مع بعضها البعض في اشكال مختلفة تبعاً لطبيعة الافراد ونطاق الاستخدام (نجار ،2004: 155) وهو مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه مثل التعليم والتدريب في الوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها. وهي في مجموعها وتراكمها يطلق عليها راس المال البشري.

لقد تعددت وتباينت النظرة الإنسانية لمفهوم الانفاق على التعليم، وهذا التعدد والتباين يرجع لأسباب عديدة منها مدى قوة أو ضعف اقتصاديات الدول وايضاً نظرة المواطن نفسه وتقديره لقيمة التعليم فرأي الأمريكي يختلف عن الياباني وكذلك الأمر بالنسبة للمواطن العربي من حيث أولوية الإنفاق على التعليم وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، وثمة اختلاف وتباين في مفهوم الإنفاق وقد ظهر هذا الاختلاف حول مفهومة لاختلاف طبيعته ووظيفته ودور من يتناول هذا المفهوم سواء أكان ذلك من السياسيين أو رجال الاقتصاد أو خبراء التربية، ورد في المنجد أن الكلفة في اللغة: المشقة ما تكلفته على مشقة، ما تكلفته من أمر في نائبة فيقصد بالانفاق في التعليم: المصروفات الجارية على التعليم، وكل ما ينفق على التعليم كمشروع استثماري، و يرى رجال الاقتصاد أن التكلفة هي جملة ما تتحمله الوحدة من أعباء مالية مقابل الحصول على الخدمة، وعلى المستوى المؤسسي هي جملة ما تنفقه المؤسسة من الاعتمادات المخصصة لها للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لأداء الخدمة.

عرفه (مرسي،1993: 323) أن الانفاق هو المصروفات الجارية على التعليم وكذلك ما ينفق على التعليم كمشروع استثماري.

وعرفه (ادم ،30:2016) بأنه جملة ما تنفقه المؤسسة من الاعتمادات المخصصة لها للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لأداء الخدمة.

وعرفه(فليح ،40:2006) الى الإنفاق حيث يعرفه بأنه القيمة الإجمالية لجميع الموارد المتاحة للتعليم سواء من قبل الدولة أو من قبل مؤسسات أخرى أو من قبل أفراد سواء أكان يقابلها إنفاق فعلي أم لا.

ويستخلص من هذا أن جميع التعريفات نظرت نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم فهي شملت جميع مصارف الإنفاق المادية، وكذلك كل ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي حيث أنه من المعروف كلما زادت نسبة الإنفاق وتم توجيهها بشكل مناسب أنعكس ذلك في تجويد التعليم.

العوامل التي تؤثر في الإنفاق على التعليم:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم وقيمة التكاليف التعليمية، من هذه العوامل:

1- الطلب الاجتماعي على التعليم: يعكس عدد التلاميذ الذين يسعون للالتحاق بمعاهد التعليم، وهؤلاء الذين يعملون على البقاء فيه والاستمرار في مراحل التعليم الطلب الاجتماعي للتعليم في المجتمع. ولعل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم تجعل من الضروري أن تزداد المخصصات المالية للتعليم لاستيعاب هذا الطلب المتزايد وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم في الدول المتقدمة أكثر بكثير منها في الدول النامية،

2- أعباء النظام التعليمي: يواجه التعليم في البلاد العربية عدداً من المشكلات المتصلة بالمباني والتجهيزات والمعلم والمنهج وغير ذلك. ومن الطبيعي أن تواجه الدول العربية مع زيادة الأعباء التعليمية مشكلات في هذه العناصر التعليمية، وتشير الإحصاءات إلى أن 38% من الأبنية التعليمية غير صالحة للاستخدام، كما تواجه النظام التعليمي في البلاد العربية مشكلة تسرب الطلاب، هذا بجانب ارتفاع أسعار الخدمات التعليمية، وزيادة معدلات التضخم الاقتصادي التي تعمل على زيادة الأسعار وزيادة حجم العمالة غير المنتجة.

3- مرتبات المعلمين والعاملين: يحتل بند الأجور والحوافز المالية للمعلمين والعاملين في المؤسسات التعليمية النسبة العظمى في موازنة الوزارة، ولعل زيادة أجور ورواتب القوى البشرية في النظام التعليمي في البلاد العربية يعني زيادة تكلفة التلميذ والتكلفة الإجمالية للتعليم.

4- مستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة: حيث يؤثر بدرجة كبيرة مستوى التكنولوجيا المستخدمة في التعليم، فالعملية التعليمية تعتمد على كثير من الأجهزة والآلات الحديثة مثل: الحاسبات الإلكترونية، وأجهزة الفيديو، والعرض وغير ذلك من الأجهزة التي تتطلب ميزانية خاصة. وتشير إحصاءات تمويل التعليم في البلاد العربية إلى أن نسبة موازنة التعليم من الإنفاق العام اتجهت نحو الزيادة مع بداية الأخذ بسياسة إدخال الحاسب الآلي في التعليم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

5 - تأثير الأسعار ومستوى المعيشة: ويعد هذا العامل من العوامل المهمة والمؤثرة في حجم التكاليف التعليمية حيث يتغير معدل الأسعار العالمية يوماً بعد يوم، وهذا يترتب عليه زيادة أسعار المواد والمعدات والأجور اللازمة للعملية التعليمية، ويترتب ارتفاع الأسعار زيادة أسعار إنشاء الأبنية التعليمية أو استئجارها. وعلى ذلك فإن المتوسط العام للأسعار يعد المسئول الأول عن زيادة التكاليف التعليمية في البلاد العربية والدول النامية والمتقدمة على السواء.

أهمية دراسة نفقات التعليم:

تنطلق أهمية دراسة نفقات التعليم من النقاط التالية:

1- تفيد دراسة التعليم المخطط التعليمي، حيث يمكن تقدير تكلفة التعليم من تحديد الإمكانات اللازمة للخطة خلال فترة زمنية معينة.

2- أن حساب تكلفة المرحلة التعليمية يسهم في دراسة دور هذه المرحلة في النمو الاقتصادي فقد أصبحت محاسبة التكاليف التعليمية من العلوم التي تخدم الأهداف المؤسسية للتعليم بعد أن كانت قاصرة على التطبيق في الأنشطة الصناعية فقط.

3- يساعد تحليل التكلفة التعليمية في المقارنة بين الأنشطة التعليمية المختلفة في ضوء تحليل التكلفة والمنافع منها، وفي اختيار النشاط الملائم من بين عدة أنشطة تعليمية في ضوء النظرة المحاسبية.

4- تفيد دراسة التكلفة التعليمية في وضع الإجراءات التنظيمية لضبط ورقابة المدخلات المالية، وضبط ورقابة الخدمات التعليمية، الأمر الذي يبعد المؤسسة التعليمية عن الإسراف والضياع والإهمال الذي يزيد من أعباء رأس المال المستخدم كما يمكن أن تفيد في ترشيد

الإنفاق على الأنشطة المختلفة، وبالتالي فإن حساب التكلفة العلمية يحافظ على المال العام، ويحمي الاعتمادات المالية من الهدر.

5- تفيد دراسة التكلفة التعليمية الحقيقية ومقارنتها بالتكلفة المخططة في اكتشاف الانحرافات المالية- إن وجدت- وبتحليل هذه الانحرافات المالية وتحديد طبيعتها وبالتالي تصحيحها تتجنب المؤسسة الكثير من المشكلات الإدارية والمالية قبل أو وقت وقوعها.

6- إن دراسة التكلفة التعليمية تعد أساساً لتقويم فاعلية المؤسسة التعليمية وكفاءتها ومدى تحقيق أهدافها مما يمد بمعلومات قيمة لاتخاذ القرار التعليمي المناسب على أسس محاسبية وإدارية سليمة.(البحيري،2014: 34)

الاتجاه الثاني: مفهوم راس المال المادي:يتكوَّن رأس المال المادي من أشياء ملموسة من صنع الإنسان تشتريها أو تستثمرها وتستخدمها لإنتاج السِّلع هو أحد ما يسميه الاقتصاديون العوامل الرئيسية الثلاثة للإنتاج، يتكوَّن من سلع ملموسة من صنع الإنسان والتي تساعد في عمليَّة إنشاء منتج أو خدمة، تعتبر الآلات والمباني واللوازم المكتبيَّة والمستودعات والمركبات وأجهزة الكمبيوتر التي تمتلكها الشَّركة جزء من رأس مالها الفعلي، في النظريَّة الاقتصاديَّة، يمثِّل رأس المال المادي أحد عوامل الإنتاج الثلاثة، يتكوَّن رأس المال المادي من أشياء ملموسة من صنع الإنسان تشتريها أو تستثمرها وتستخدمها لإنتاج السِّلع، تندرج العناصر الرأسمالية الماديَّة، مثل معدَّات التصنيع، أيضاً في فئة رأس المال الثَّابت، ممّا يعني أنَّها قابلة لإعادة الاستخدام، ولا يتمُّ استهلاكها أثناء عمليَّة الإنتاج، شرح رأس المال المادي: في النظريَّة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإنَّ عوامل الإنتاج هي المدخلات المطلوبة للانخراط في إنتاج السِّلع أو الخدمات سعياً وراء الرِّبح. يتَّفق الاقتصاديون عموماً على أنَّ هناك ثلاثة عوامل رئيسيَّة للإنتاج :الأرض الموارد الطبيعيَّة العقارات، وتشمل هذه العوامل الأرض أو الممتلكات التي بنيت عليها المصانع أو منشآت الشَّحن أو المخازن، الموارد الطبيعية التي تخرج من الأرض، مثل الذُّرة اللازمة لصنع رقائق التورتيا أو خام الحديد المستخدم في صناعة الصُّلب، تقع أيضاً في هذه الفئة.،رأس المال البشري، يشمل هذا العامل العمالة وغيرها من الموارد التي يمكن للبشر توفيرها التعليم أو الخبرة أو المهارات الفريدة التي تساهم في عمليَّة الإنتاج، رأس المال المادِّي، يشار إليه في بعض الأحيان باسم "رأس المال" ويشمل هذا العامل عناصر أو منتجات من صنع الإنسان تجعل عمليَّة التصنيع ممكنة أو تمكِّنها من العمل بسلاسة. تشارك بعض أنواع رأس المال المادي بشكل مباشر في الإنتاج، مثل معدَّات اللحام التي تقوم بدمج أجزاء من السيارة على أرضيَّة المصنع. يشارك آخرون بشكل غير مباشر، مثل أجهزة الكمبيوتر والطَّابعات في المقر التنفيذي (https://e3arabi.com/?p=25645).

الاتجاه الثالث: النمو الاقتصادي: بيان ماهية النمو الاقتصادي اذ يشير الى معدل زيادة الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة ، كما انه الزيادة المتسارعة في الناتج القومي الاجمالي لمدة طوية بدون احداث تغيرات هامة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(القريشي،124:2007) كما انه الارتفاع الحاصل في الناتج القومي الحقيقي او في دخل الفرد منه خلال مدة زمنية معينة ، وقد عرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة الحاصلة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني ، ويقاس النمو الاقتصادي بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الحقيقي، ويعني أيضا كيف بإمكان الدول ان تتقدم اقتصاديا وتتكون عناصر النمو من(تراكم رأس المال ،اليد العاملة ،التطور التكنلوجي) (القريشي، 71:2010) ويعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مقابلة لزيادة الدخل القومي فعند تفسير هذا التعريف فيمكن القول بأنه زيادة إجمالي الدخل القومي يجب ان تفوق زيادة السكان اي ان يكون نمو السكان أقل من نمو الدخل القومي، النمو الاقتصادي يتطلب زيادة متناسبة في عنصرين (السكان والموارد) بحيث تكون زيادة الموارد نسبتها تكون دائما أكبر من نسبة السكان (وليد، 2015: 112)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع و الخدمات النهائية محليا (داخل دولة ما) يتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة وهو الاكثر استخداما gوقياس حجم اقتصاد بلد ما ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة يعد الناتج المحلي مقياسا لاداء الاقتصاد اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي ويقابله زيادة دخل الفرد، يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي عادة على اساس فصلي او سنوي وتقوم البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المعنية برفع او خفض توقعاتها للنمو الاقتصاد، الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي خلال مدة زمنية طويلة يعد مؤشراً للنمو الاقتصادي فعند قياس الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن يمكن التمييز بين مستوى الدخل القومي الحقيقي من جهة وبين معدل نموه من جهة أخرى، ولكل من هذين المقياسين أسلوبه الخاص الذي يحدد مجال استعماله فمستوى الدخل القومي الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل ما للدولة من قوة في الاقتصاد تشكل وزنا في دعم قوتها العسكرية أو قدرتها التفاوضية في علاقاتها الدولية مع باقي دول العالم، (القطيفي ، 1999 : 58).

المحور الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

اولا:تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1985-2017)

الجدول (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1985-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق/ بالمليون	التغير في الناتج المحلي الاجمالي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق/ بالمليون	التغير في الناتج المحلي الاجمالي
1985	1970.5		2002	6794	6.76%
1986	2240.5	13.70%	2003	7228.8	6.40%
1987	2286.7	2.06%	2004	8090.7	11.92%
1988	2349.5	2.75%	2005	8925.4	10.32%
1989	2425.4	3.23%	2006	10675.4	19.61%
1990	2760.9	13.83%	2007	12131.4	13.64%
1991	2958	7.14%	2008	15593.4	28.54%
1992	3610.5	22.06%	2009	16912.2	8.46%
1993	3884.2	7.58%	2010	18762	10.94%
1994	4357.4	12.18%	2011	20476.6	9.14%
1995	4714.7	8.20%	2012	21965.5	7.27%
1996	4911.3	4.17%	2013	23851.6	8.59%
1997	5137.4	4.60%	2014	25437.1	6.65%
1998	5609.9	9.20%	2015	26925.1	5.85%
1999	5778.1	3.00%	2016	27829.6	3.36%
2000	5998.6	3.82%	2017	28903.4	3.86%
2001	6363.7	6.09%			

المصدر: بيانات البنك المركزي الاردني

التغير في الناتج المحلي الإجمالي: من إعداد الباحث.

يظهر في الجدول (1)، أن الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعًا مستمرًا طوال فترة الدراسة، إلاّ ان بعض الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها الأردن أثرت على معدل التغير (النمو) في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الجدول أعلاه. بدأ التغير في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالتغير في العامين (1985-1986) بنسبة مرتفعة بلغت (13.7%) وكان السبب وراء هذا النمو الطفرة النفطية في الخليج العربي وارتفاع الحوالات المالية من الجالية الأردنية في الخليج والتي تم استثمارها في الأردن، لن لم يدم هذا النمو المرتفع، فقد اصبح الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي طفيفًا خلال الأعوام (1987-1989) فلم يتجاوز (3.2%) بسبب ارتفاع الدين العام وسعي الأردن لتوفير ايرادات لخزينة الدولة عن طريق رفع أسعار بعض السلع، في العام (1991) انخفض معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ليصح (7.14%) بعد حدوث أزمة الخليج وعودة المغتربين من الكويت إلى الأردن، مما أدى الى انخفاض حوالات العاملين من الخارج ، أيضًا انخفاض نسبة المساعدات الدولية نتيجة موقف الأردن الداعم للعراق خلال الأزمة وموقف الأمم المتحدة الفارض للعقوبات على العراق، عاد الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع خلال الأعوام (1993-1995) بعد توقيع اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، وازدياد المساعدات الخارجية، وحقق الأردن خلال تلك الأعوام أعلى مستويات التقدم الاقتصادي وازدادت صادراته وانخفضت وارداته، وصلت نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6.09%) في العام (2001) بعد أن أصبح الأردن عضوًا في منظمة التجارة العالمية كنتيجة لتطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي باشرها الملك عبد الله الثاني بعد استلامه سلطاته الدستورية، وازدهر قطاع العقارات في الأردن، ونتيجة لذلك استمر التغير بالارتفاع باضطراد حتى العام (2009)، حيث أصبحت نسبة التغير (8.46%) مقارنة بـ (28.54%) في العام (2008) وذلك بسبب الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد ككل .

تعافى الاقتصاد قليلًا بعد الأزمة ووصلت معدلات التغير (10.94%) في العام (2010) ووصلت الى (20476.6) مليون دينار خلال العام (2011)، ثم عادت للهبوط بسبب حدوث الأزمة السورية ولجوء الأخوة السوريين إلى الأردن وارتفاع الأسعار وانخفاض معدل الإعانات الخارجية، واستمرت في الهبوط حتى وصلت نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي إلى (3.86%) مع نهاية فترة الدراسة نظرًا لما يشهده الاقتصاد الوطني من تحديات وارتلفاع مستمر للأسعار بشكل عام وارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

ويشير الشكل (1)، إلى ارتفاع معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة بشكل متذبذب وبنسب مختلفة.

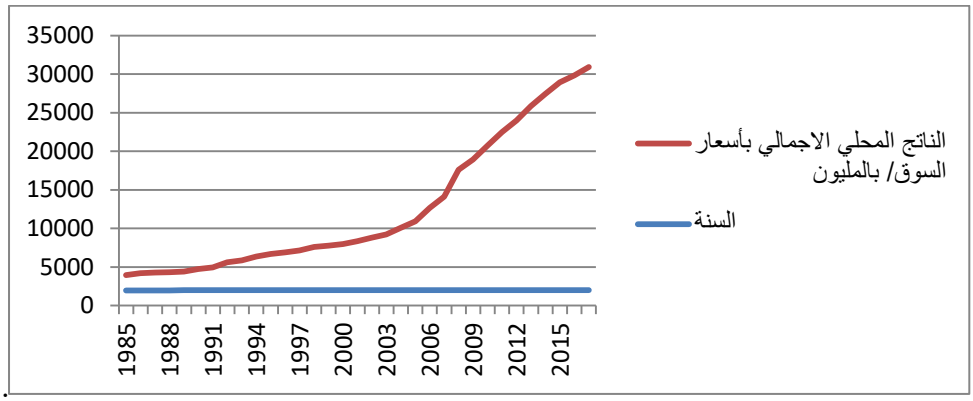

الشكل (1): معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1985-2017)
المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل 2010.

يوضح الشكل (1) معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي يلاحظ ان معدلات النمو تتزايد بشكل متزايد منذ بداية مدة الدراسة الى نهايتها وانها قد وصلت الى اضعاف ما كانت عليه في بداية مدة الدراسة وانها ذلك النمو كان ايجابيا ولم يسجل في اي سنة معدل نمو سلبي مما يدل عدم وجود سنوات تعرض لها الاقتصاد الاردني الى ازمات اقتصادية.

ثانيا: تطور رأس المال المادي خلال الفترة (1985-2017)

الجدول (2): تطور رأس المال المادي في الأردن في الفترة (1985-2017)

السنة	رأس المال المادي	التغير في رأس المال المادي	السنة	رأس المال المادي	التغير في رأس المال المادي
1985	6,531.28		2002	24,169.59	5.86%
1986	6,944.75	6.33%	2003	25,532.97	5.64%
1987	7,387.27	6.37%	2004	27,037.32	5.89%
1988	7,901.48	6.96%	2005	29,250.48	8.19%
1989	8,433.67	6.74%	2006	32,294.11	10.41%
1990	8,994.79	6.65%	2007	35,315.25	9.36%
1991	9,842.38	9.42%	2008	38,987.15	10.40%
1992	10,579.40	7.49%	2009	43,648.75	11.96%
1993	11,786.29	11.41%	2010	48,096.65	10.19%
1994	13,207.04	12.05%	2011	52,883.65	9.95%
1995	14,656.15	10.97%	2012	57,637.65	8.99%
1996	16,208.12	10.59%	2013	62,737.35	8.85%
1997	17,705.41	9.24%	2014	67,722.33	7.95%
1998	19,025.24	7.45%	2015	73,229.73	8.13%
1999	20,247.52	6.42%	2016	78,828.13	7.64%
2000	21,492.04	6.15%	2017	84,220.73	6.84%
2001	22,831.52	6.23%			

المصدر: بيانات البنك المركزي الاردني
التغير في رأس المال المادي : من إعداد الباحثين.

يُشير رأس المال المادي إلى الطاقة الانتاجية أو حجم عامل الإنتاج أو المدخلات في عملية الانتاج وحجم النشاط المستخدم في بداية المشروع الاقتصادي، ويتم استثناء قيمته عند احتساب الربح أو الخسارة ،والجدول رقم (2) يشير إلى قيمة رأس المال المادي في الأردن، حيث يظهر في الجدول أن قيمة رأس المال المادي المنفقة في الانتاج متزايدة بشكل مستمر طوال فترات الدراسة، ويظهر من معدل التغير عدم وجود قيم ثابتة أو متناقصة، إلاّ أنه بنظرة متفحصة للقيم نُلاحظ أن التغير متزايد بدرجات متفاوتة، فبعض السنوات شهدت تغيرًا كبيرًا وبعضها شهدت تغيرًا طفيفًا. فقد شهد رأس المال المادي تغيرًا بمستوى (6.96%) في بداية سنوات الدراسة حتى العام (1991) وصل التغير إلى (9.42%) عن السنة السابقة، وتُعزى هذه الزيادة في رأس المال المادي إلى زيادة رؤوس الأموال التي دخلت الأردن مع عوة المغتربين من الخليج اثر أزمة الخليج في ذلك

الوقت، واستمرت الزيادة بمعدلات تغير مرتفعة بلغت (11.41%) في العام (1993) و (10.59%) في العام (1996)، إلا أنها عادت للتراجع بعد ذلك حتى لم تتجاوز الـ (6.5%) من الأعوام (1999-2004) وذلك بسبب أزمة الخليج الثانية وتأثّر أحد دعائم الاقتصاد الوطني المتمثل بالعلاقات الاقتصادية التجارية بين الأردن والعراق، وارتفاع الفاتورة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي تمثل أهم موارد رأس المال المادي، ثم عاد رأس المال المادي للارتفاع خلال الأعوام التالية حتى العام (2010) بمعدل تغير يفوق الـ (10%) وبعد العام (2012) شهد التغير تراجعًا طفيفًا في معدلاته حيث بلغ (8.99%) في العام (2012) مقابل (9.90%) في العام (2011) واستمر نموه بالتباطؤ بعد ذلك حتى العام (2017) نتيجة لتداعيات عدم الاستقرار الاقليمي والذي أثر على الاستثمار في المنطقة.

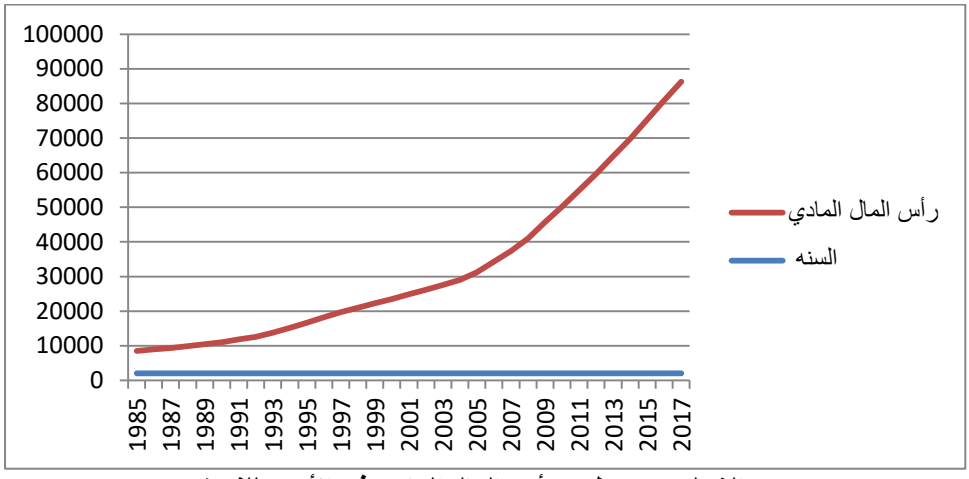

الشكل (2): تطور رأس المال المادي في الأردن للفترة (1985-2017)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل 2010.

يوضح الشكل (2) معدلات النمو السنوي لراس المال المادي يلاحظ ان معدلات النمو تتزايد بشكل متزايد منذ بداية مدة الدراسة الى نهايتها وانها قد وصلت الى اضعاف ما كانت عليه في بداية مدة الدراسة وانها ذلك النمو كان ايجابيا ولم يسجل في اي سنة معدل نمو سلبي مما يدل عدم وجود سنوات تعرض لها راس المال المادي الى انخفاض كمياته لعدم تعرض الاقتصاد الاردني الى ازمات اقتصادية.

ثالثا: تطور الإنفاق على التعليم خلال الفترة (1985-2017)

الجدول (3): تطور الانفاق على التعليم في الأردن في الفترة (1985-2017)

السنة	الانفاق على التعليم	التغير في الانفاق على التعليم	السنة	الانفاق على التعليم	التغير في الانفاق على التعليم
1985	66.86		2002	263.01	8.69%
1986	75.89	13.50%	2003	281.83	7.15%
1987	43.52	-42.65%	2004	298.84	6.04%
1988	92.20	111.84%	2005	339.22	13.51%
1989	20.43	-77.84%	2006	386.67	13.99%
1990	109.91	437.88%	2007	447.91	15.84%
1991	155.54	41.52%	2008	549.91	22.77%
1992	120.53	-22.51%	2009	580.20	5.51%
1993	142.15	17.94%	2010	639.70	10.26%
1994	162.37	14.22%	2011	754.44	17.94%
1995	187.90	15.72%	2012	816.93	8.28%
1996	206.07	9.67%	2013	925.60	13.30%
1997	215.78	4.71%	2014	985.63	6.49%
1998	217.38	0.74%	2015	1,017.17	3.20%
1999	218.29	0.42%	2016	1,019.55	0.23%
2000	228.72	4.78%	2017	982.63	-3.62%
2001	241.99	5.80%			

المصدر: بيانات البنك المركزي الاردني.

التغير في الانفاق على التعليم : من إعداد الباحثين.

ازدادت أهمية التعليم مع سعي الأردن إلى لاحتلال موقعه كدولة عصرية على خريطة العالم، ونظرًا لشح الموارد الطبيعية ازداد اهتمام الأردن بموارده البشرية باعتبارها العنصر الأساسي لنجاحه في أسواق المنطقة. ويشكل التعليم عنصرًا أساسيًا في نمو الاقتصاد الوطني؛ إذ أنه الآلية الرئيسة لتحسين نوعية سوق العمل، وقد احتل الاردن مكانة مرموقة عالميًا من حيث توفير فرص التعليم للجميع، وانخفاض معدلات الأمية خلال العقود الثلاثة الماضية و الدليل القاطع على هذا التقدم، يُعد الإنفاق العام على التعليم مرتفعًا نسبيًا في الأردن بالمقارنة مع حجم اقتصاده، حيث بلغ نحو (7.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2016) (دائرة الاحصاءات العامة)،إلا أنه ليس مرتفعًا مقارنة بالمعايير الدولية وكفاءة الانفاق عليه تشكل مصدر قلق، حيث يوجد تباين اقليمي في نتائج التعليم وتوزيع المخصصات التعليمية تُعاد لأجور المعلمين وضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (وزارة المالية، 2018).

يظهر في الجدول رقم (3) التذبذب الواضح في الانفاق على التعليم في الأردن، فقد تراجع الانفاق على التعليم بشكل كبير في العام (1987) حيث وصل إلى (43.52) مليون دينار، بمعدل تغير (-42.65%) عن العام الذي سبقه، ثم عاد في العام الذي بعده إلى الارتفاع بشكل كبير بمعدل نمو (111.84%) حيث وصل إلى (92.20) مليون دينار، وبعدها عاد إلى الانخفاض حتى وصل (20.43) مليون دينار ثم عاد للارتفاع إلى أن وصل (109.91) مليون دينار في العام (1990). وبعد ذلك بدأ إنشاء الجامعات الخاصة في الأردن بموجب قانون الجامعات الخاصة (1989) باعتبارها نشاطًا استثماريًا وتنمويًا، استمر هذا التذبذب حتى العام (1993) ثم شهدت سنوات الدراسة بعد ذلك تذبذبًا في معدلات الارتفاع، فكان ارتفاعًا ملحوظًا أحيانًا وطفيفًا احيانًا أخرى. فشهدت الأعوام (1993-1996) تحسنًا في الانفاق على التعليم، حيث شهدت ميزانية الدولة تراجعًا في مستوى العجز فيها، وساهم ظهور الجامعات الخاصة في تحسين الوضع المالي لمخصصات التعليم، لكن هذا الوضع تغير في الأعوام (1998-1999) التي شهدت تراجعًا في الانفاق على التعليم نظرًا لما عانته الأردن في تلك الأيام من ارتفاع في المديونية العامة وحاجة الدولة لاستخدام ايراداتها لسد العجز في موازنتها، وتقصيرها في المساهمة في الانفاق على الجامعات الرسمية والغير رسمية. عاد الوضع للتحسن، فقد أسهم البنك الدولي في تمويل مشروع الاقتصاد المعرفي (ERFKE) من العام (2003-2009) لتأهيل النظام التعليمي لمواكبة حاجات البرنامج وتحسين البيئة التعليمية (USAID in Jordan,2009). واستمر هذا الارتفاع للفترة (2009-2015) خاصة مع اعتماد وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولي هذه الفترة لتكون مرحلة لتعزيز أهداف برنامج الاقتصاد المعرفي، كما عملت الحكومة على اصلاحات مبدئية في قطاع التعليم مثل ادخال نظام الفترتين للمدرسة الواحدة في المناطق المكتظة بسبب تدفق اللاجئين السوريين وتعزيز كفاءة الانفاق من خلال دمج المدارس التي تنخفض فيها نسبة الالتحاق وإحلال جزئي للمعلمين المتقاعدين، إن تراجع الانفاق على التعليم في آخر سنوات الدراسة إلى أن يصل إلى معدل تغير سالب بحاجة إلى دراسة وتعزيز بإجراءات تعيد الوضع إلى جادة الصواب.

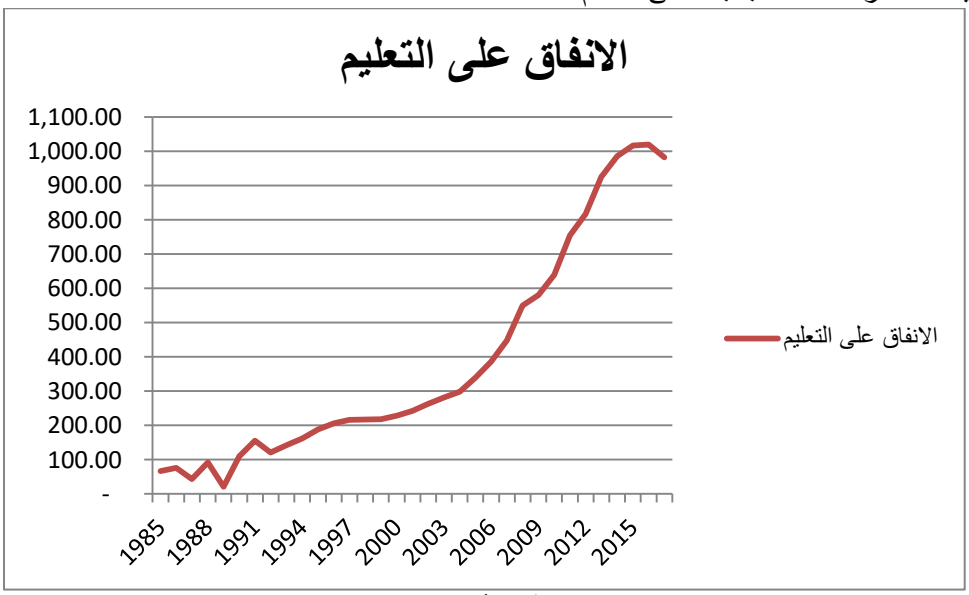

الشكل (3): الانفاق على التعليم في الأردن للفترة (1985-2017)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل 2010.

يوضح الشكل (3) معدلات النمو السنوي للأنفاق على التعليم يلاحظ ان معدلات النمو تتزايد بشكل متزايد منذ بداية مدة الدراسة ثم تنخفض بشكل سلبي في بعض السنوات لكنها تعود الى التزايد مرة اخرى، ان سبب انخفاضها يعود الى ان الانفاق على التعليم يعد تكاليف تنفق لغرض تطوير راس المال البشري لذلك نجد بعض

السنوات تنخفض فيها نفقات التعليم من الموازنة الاردنية.

الاستنتاجات:

1- تذبذب التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على مدار مدة الدراسة.
2- يلاحظ ان تغيرات راس المال المادي ترتفع نهاية كل عقد من مدة الدراسة وبشكل كبير مما ادى ذلك الى تغيرات مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي وبصورة طردية.
3- تذبذب التغيرات في راس المال المادي ارتفاعا وانخفاضا حيث ظهرت هناك تغيرات سلبية لبعض سنوات الدراسة قابلها انخفاض في معدل تغيرات الناتج المحلي الاجمالي.
4- ان الانفاق على التعليم حدثت فيه تغيرات عالية جدا في بداية مدة الدراسة حيث وصلت الى اكثر من 100% لكن في نهاية مدة الدراسة انخفضت اقل من الواحد الصحيح.
5- تذبذب معدلات التغير في الانفاق على التعليم يضعف من راس المال البشري باعتباره احد العناصر المهمة في العملية الانتاجية.
6- هناك بعض التوافقات في تغيرات راس المال المادي والانفاق على التعليم مع تغيرات الناتج المحلي الاجمالي بما يجعل لها تاثير واضح من خلال ذلك التوافق.

التوصيات:

1- استغلال الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي كمدخرات تساهم في رفع مستوى الانتاجية لعناصر الانتاج .
2- العمل على معرفة القطاعات التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتطويرها اي الوقوف وراء المدخلات التي ساهمت في تكوين المخرجات..
3- تحديد القطاعات المنخفضة الانتاجية والعمل على رفع من امكاناتها الانتاجية.
4- تطوير راس المادي لأجل رفع من كفاءته في زيادة الانتاجية.
5- زيادة نسبة الانفاق على التعليم لغرض تطوير راي المال البشري ورفع من كفاءته.
6- تحديد الية تعمل على المزج بين راس المال البشري والمادي من خلال زيادة الانفاق على راس المال البشري وتطوير الامكانات المادية لراس المال عن طريق ادخال التكنلوجيا الحديثة.

المصادر:

1- نجار ،احمد منير (1988)"تكوين راس المال البشري في الفكر الاقتصادي ، مجلة بحوث ،جامعة حلب ،العدد 11،.
2- أدم ، طلعت (2016)، الموجود والمنشور في اقتصاديات التعليم، دار الوفاء، الإسكندرية.
3- البحيري، خلف محمد(2014)، اقتصاديات التعليم، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
4- فليح ، خلف (2006)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، إربد.
5- القريشي، محمد صالح تركي (2007)، التنمية والنمو ، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع ،الأردن.
6- القريشي، محمد صالح تركي (2010)، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع ،الأردن.
7- القطيفي(1999)، سياسات التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، مصر.
8- محمد ، منير مرسي (1998)، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة.
9- وليد، طويرات (2015)، سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
10- https://e3arabi.com/?p=25645.